20001230-0001-R

انتقدت تشكيل لجنة للتحقيق في مصير المفقودين

"سوليد": الدولة لا تجرؤ على فتح ملف ضحايا التعسّف

انتقدت لجنة "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" (سوليد) قرار مجلس الوزراء تشكيل هيئة لتلقي مراجعات اهالي المفقودين. فرأت "انه جاء مخيباً للآمال المعقودة على السلطة الاجرائية للبحث في طلبات مواطنين يزورون ابناءهم ولديهم معلومات اكيدة عن وجودهم في السجون السورية". وطالبت "بلجنة دولية للبحث في هذا الملف، بما ان الدولة اللبنانية لا ترغب او لا تملك الجرأة على فتح ملف اللبنانيين الذين هم ضحايا الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري على يد القوات السورية العاملة في لبنان".

اصدرت امس "سوليد" البيان الآتي:

"وافق مجلس الوزراء اخيراً على تشكيل لجنة للتحقيق في ملفات المفقودين اثناء الحرب من دون ذكر المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية في فترات الحرب وفترة ما بعد تثبيت السلم الاهلي وبسط سلطة الدولة على الارض اللبنانية. وجاء الاعلان مخيباً للآمال المعقودة على السلطة الاجرائية للبحث في طلبات المواطنين الذين يزورون ابناءهم ويملكون معلومات اكيدة عن وجودهم في السجون السورية. بالحكم على الأجواء السائدة لتشكيل اللجنة، فان مجلس الوزراء لم يراع الشروط المطلوبة لفاعليتها وحيادها. واللجنة لن تتمتع بالمواصفات الاساسية، وستكون نسخة منقحة عن اللجنة التي شكلت في عهد الرئيس سليم الحص في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠. لقد اصبح واضحاً الآن ان الدولة لا ترغب في التعاطي مع هذا الملف الشائك جدياً وفي شكل شفاف وتسعى الى اقفاله بشتى الوسائل متجاهلة مشاعر الناس ويقينهم بوجود احبائهم احياء على قيد الحياة في غياهب السجون السورية.

في ضوء ما تقدم تود "سوليد" ان توضح الآتي:

١- في مسألة الكلام والجدل حول المفردات التي لا تحمل المعنى القانوني الدقيق كالتحدث عن مفقودين او مخطوفين او معتقلين ومحكومين، نؤكد انه حسب القانون الدولي فان كل حال اختفاء لا يعرف فيها مصير الضحية تشكل جريمة "اخفاء قسري"، وهي جريمة متمادية ومستمرة في حق الضحية وأهله ومجتمعه. ان المادة ١٨ من "الاعلان لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري" تنص صراحة على ان التحقيق يجب ان يستمر حتى معرفة مصير الشخص - الضحية ولا يجوز اطلاقاً اصدار اي قانون عفو، خاص او عام، عن الافراد او المجموعات او الدول التي تمارس جريمة "الاخفاء القسري". من هنا، فالمنطق القانوني يقضي بأن كل الاشخاص المجهول مصيرهم في لبنان هم ضحايا لجريمة "الاخفاء القسري"، سواء أكان المرتكب الميليشيات ام الجيش السوري ام الاجهزة الامنية اللبنانية.

٢- بما ان الدولة لا ترغب، او لا تملك الجرأة على فتح ملف اللبنانيين الذين هم ضحايا "الاعتقال التعسفي" و"الاخفاء القسري" على يد القوات السورية العاملة في لبنان، وتعمل على اقفال الملف في وقت لم يصدر اي موقف سوري لافت مما تصرح به جهات لبنانية رسمية وغير رسمية عن انتهاء القضية، وبما ان مسألة اللبنانيين في السجون السورية قضية عالقة بين دولتين، نرى انه بات من الأجدى الآن المطالبة بلجنة دولية تضم هيئات عالمية، اضافة الى نقابة المحامين في بيروت واللجنة الدولية للصليب الاحمر، للبحث في ملف اللبنانيين الذين اعتقلتهم القوات والاجهزة الامنية السورية في لبنان".

النهار ٣٠/١/٢٠٠٠